

مُصَنَّفَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

(الطبعة ١٣٤٢ هـ)

٣٩



1000<sup>th</sup> ANNIVERSARY  
INTERNATIONAL CONGRESS  
OF (SHEIKH MOFEED)

مَسْنَدُ الْعَوَّضِ

المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاء الشيخ المفيد



# مَسْنَدُ الْعَوْضِ

تأليف

الإمام الشيخ المفيد  
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم  
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

( ٣٣٦ - ٤١٣ هـ )

عنوان الكتاب:	الموبص = مسائل العوبص
المؤلف:	الشيخ المفيد (ره)
المحقق:	الشيخ محسن أحمدي
الناشر:	المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد
الطبعة:	الأولى
الكمية:	٢٠٠٠ نسخة
المطبعة:	مهر - قم
تاريخ النشر:	١٣٧١ هـ ش = ١٤١٣ هـ ق
الإشراف الفني:	محمد هادي به
الصف والإخراج الفني الكمبيوتر:	مؤسسة الإمام الصادق - عليه السلام - قم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أنَّ علم الفقه - وهو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية - قد احتلَّ موقعاً رفيعاً بين المعارف الإسلامية، وقد خصَّصَ له علماء الإسلام أكبر قدرٍ من جهودهم، وبذلوا في سبيل معرفته وتحقيقه أكثر وسعهم، فتوصلوا - على أثر ذلك - إلى إنجازاتٍ عظيمة، تعدُّ فريدةً في عالم القانون والشرعية، إذا قيسَتْ إلى ما في سائر الحضارات والديانات في هذا المجال.

وقام فقهاء الإسلام، بإبداعاتٍ رائعة في اختراع فنونٍ في هذا العلم، تزيد من روعة الفقه، وتؤكد على شدة اهتمامهم به من ناحية، وعلى سعيهم في تسهيل مناهجه الدراسية الميسرة للإحاطة به للطالبين من جهةٍ أخرى، كما تكشف عن روعة أذواقهم، وقدرتهم للتخطيط، وسُرعة الفهم، لخفايا هذا العلم الدقيق.

فمن الفنون التي ابتكروها: فنُّ «الأشباه والنظائر» وهو يعني: جمع الموضوعات المختلفة، المشتركة في الحكم المعين، في موضع واحد، وجمع الأحكام المتعددة والمتباينة لموضوع واحد في محلٍّ واحد.

وهذا الفن يستدعي من الفقيه حضور الذهن، وسُرعة الخاطر، والإحاطة التامة بكلّ الأبواب، حتى يتمكن من جمع الأشباه والمتماثلات في الحكم، والنظائر والمتحدات في الموضوع ويقف عليها بنظرة واحدة، فيمكنه من خلال الوحدات الوقوف على العناصر المشتركة فيما بينها، من خلال القواعد و تطبيقها على مفرداتها بسهولة تامة.

وفي ذلك كلّه من الفوائد التمرينية للطالب ما لا يخفى.

ومن الفنون الفقهية: «فن الخلاف والوفاق» ويعني: معرفة ما يختلف الفقهاء في حكمه سواء في المذهب الواحد، أو بين المذاهب المتعددة.

وهذا الفن يقتضي من الفقيه جهداً كبيراً كي يتتبع كتب الفقهاء ويستحضرها، بعد التعرف التام على مصطلحات كلّ مذهب وفقيه، ومعرفة القواعد الأصولية التي يبني عليها فقه كلّ مذهب، وكذلك المباني التي يلتزمها كلّ فقيه في المذهب الواحد.

ولا يخفى ما في هذا من جهد وعناء على الفقيه، وما يدلّ عليه من موسوعية وقوة وفقاهة عند عارفه، ولذا قيل: «إن أعلم الناس في الفقه، أعرفهم باختلافات الفقهاء».

ومن الفنون المبتكرة: «فن المسائل المشكّلة» وهي المسائل التي تكون في ظاهرها معقّدة، لما هي عليه من اختلاف الأحكام المرتبطة بموضوع معين، اختلافاً إلى حدّ التنافي والتناقض، مع وحدة الموضوع ظاهرياً.

أو وحدة الحكم في موضوعات متعددة مختلفة متباعدة في النظر الأولي، بما يدعو إلى الاستغراب والدهشة في ظاهر الحال.

وهذه المسائل كانت تُرصد عادةً لاختبار الفقهاء، وقياس ذكائهم، وحضور

خواطرهم، ولمعرفة مدى استيعابهم لمسائل الفقه، ووقوفهم على دقائق الشريعة وخباياها، وسيطرتهم على حلّ عقدها ومشاكلها.

وقد يستفاد من ذلك في معرفة حال من يدّعي الفقه، أو بهت المعاندين كما حصل في قضية الإمام الجواد عليه السلام مع يحيى بن أكثم قاضي الدولة، وقد ورد في المسألة (٤) من كتابنا هذا.

ويدخل في هذا الفن - أيضاً - المسائل القضائية المعقّدة، التي تقتضي من الفقيه دقّة فائقة لحلّها، كتلك التي حصلت في عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فقضى فيها بأقضيته الشهيرة، وقد جاء بعضها ضمن المسائل المعروضة في الكتاب [لاحظ المسألة ٤٢ و ٦٤] وعن الإمام الحسن المجتبي عليه السلام، في المسألة (٥١).

وهذه المسائل المشكّلة تشبه «الألغاز» أحياناً، وتشبه ما يسمى بـ «الحيل» تارة، ولعلّ من أجل ذلك سمّاها الشيخ المفيد بـ «العويص من الفقه»<sup>(١)</sup>.

فكلمة «العويص» هي: من «عاص» الأمر «يعوص عوصاً» بمعنى: إلّوى، فحفي وصعب، و«عاص» الكلام: خفي معناه، وصعب فهمه، فهو «عويص».

ف نجد في هذا الكتاب من المسائل ما هو من نوع الأحكام المتماثلة في الموضوع الواحد، وكذلك من الموضوعات المتناظرة في الحكم الواحد.

والشيخ المفيد قدس سره أبدى بطلوة فائقة في الإجابة على هذه المسائل، وتحديد تخريجاتها الفقهية، وتعيين أبوابها، وحلّ معضلاتها، بما بيّن عن لياقته بما يتوقع من فقيه عظيم مثله، يتسنّم المرجعية في عصره، ويمتاز بوسام «التجديد»

(١) لم نجد من سبق المفيد في هذه التسمية، سوى ما ورد في مؤلفات البرقي، فقد ذكر له كتاب

باسم «العويص» إلا أنا لم نعرف عن موضوعه شيئاً، هل هو في الفقه أو غيره؟

على أقرانه .

وأعتقد: أن في توجيه هذه الأسئلة الى شخصه بالذات، وتصديّه للإجابة عليها بهذه القوة، لهو الدليل الكافي على موقعه الفريد بين فقهاء الأمة .

ولقد تميّزت إجاباته بالوضوح، والمرونة الفقهية، والاستدلال القوي، ما لا يحتاج معه إلى تطويل .

مضافاً إلى أنه - في كثير من الاجابات - تفنّن في ذكر الإجابات، وتعيدها بوجه مختلف، بحيث جمع في بعضها (١٠) أجوبة [لاحظ المسألة الثانية]، وهذا بلاريب يكشف عن جامعته وسيطرته على الفقه بطور كامل .

كما وأشار في اكثر المسائل إلى ما وقع فيها من اجماع الأمة، أو اجماع مذهب أهل البيت عليهم السلام أو إجماع المخالفين، أو الإختلاف الواقع بينهم، بما يكشف عن اطلاعه التام على «فنّ الخلاف والوفاق» وعلى جميع المذاهب الاسلامية .

ومن هنا، فإنّ بالامكان أن يصنّف هذا الكتاب في كل من فنون:

«الاشباه والنظائر الفقهية» و«الخلافات» مضافاً الى «العويص من الفقه» .

وأما الناحية التربوية في هذه المسائل، فهو مشهود بوضوح في الاجابات، كما يشعر بذلك أيضاً، عرض المسائل في صيغة أبيات شعرية موزونة، مما يسهل حفظها، ويشوّق لاستذكارها وتداولها، كما في المسائل [٧٥ و ٨٠ و ٨١] .

ويبدو من مقدمة الرسالة: أن أصله كان ما ورد على الشيخ من مسائل أرسلت إليه من مدينة «نيسابور» فطلّب من الشيخ أن يجمعها ويضيف إليها طرفاً من المسائل الأخرى في بابهِ ونوعه .

ولعلّ هذا هو السبب في تسمية بعض له : بجوابات المسائل النيسابورية .

أو يكون أصله مذكّره في النجاشي في كتب الشيخ باسم: مسائل أبي الحسن النيسابوري بعد إضافة شيء عليه، كما يظهر من مقدمته.  
أما النجاشي وشيخنا العلامة الطهراني رحمه الله فقد ذكراها باسم «العويص».

ومما يجب التذكير به: أن النسخ المتوفرة لهذه الرسالة تبدأ بمسائل النكاح، ثم الطلاق وما يناسبه، ثم الحدود والديات، ثم الارث والفرائض، والنواذر في المسائل المختلطة.

وقد يُثار سؤال عما لو كان الكتاب يحتوي على سائر كتب الفقه وأبوابه؟  
فهل حصل فيه نقص!

وقد أشار شيخنا الطهراني قدس الله روحه إلى أن هذه النسخ الموجودة مختصرة من أصل لها لا بد أن يكون أكبر أو اكمل!  
ونحمد الله على توفيقه، ونسأله الرضا بفضله وإحسانه وأن يتقبل منا بكرمه وجلاله، إنه ذو الجلال والإكرام.



[illegible]

وہی سلفہ کہنا عن سلفہ  
سندۃ السلفۃ علیہ السلام

— 224 —

2

3

ل

الحمد لله الذي جعل

51

\_\_\_\_\_

—

اجبرين لي يوم الدين آمين رب العالمين  
 وتحت  
 في عصر يوم الخميس من العشر الاخر من شهر  
 ذي الحجة الحرام من السنة ثلثة وثمانين بعد  
 الالف المائنة من الهجرة المباركة العلية  
 النبوية في مشهد الكاظمين على ساكنه  
 دار البقعة الفلكية  
 الالف الحية ما دامت السموات والارض  
 القمرية ٥٥٥

في تاريخه من آية الله العظمى في الدنيا والآخرة

محمد باقر بن محمد باقر  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠

للاسلام **جواب** هذا الصراحي عند علي الصراحي وحمل  
 مهرها وحمل حرمه وسلم البهايم اسلم لعنده لك فلم لحرم  
 عليه فلم بما سلف من المهر المحطورة مله الاسلام وذا زهرها  
 حلالا لعنده الاول علي ما ذكرناه وهذا الجواب على الإجماع  
**مسألة** أخرى رجل عقد على امرأة خطلت  
 له بالعقد ساعده من مائة ثم حرم عليه بعد ذلك إلى المات  
 من غير نفرا حديثه ولا اجدسه والجور وقع مما على حياته  
**جواب** هذا بطرقات له امرأه فزوجها بما  
 وهو لا يعلم انها اذما خطلت له بالعقد على الطاهر فلما كان بعد  
 ساعده من المهر عرف السبب بينهما فالتحق النكاح بعبر طلاق  
 ولم يحل له ابداء عا جميع الأجزاء وهذا القول اجماع

## المسألة في الطلاق والعراق

والمهور والابلا والعدو والطهار

رجلا قبل إلى امرأه رجل مسلم ذملا لعقل فقال لها انت طالق  
 على ما تالله عز وجل وجهه جاءه من المسلمين يقول ذلك  
 وروح المراه اشتد لاس كراهة لما وقع من الأجنبي المظفر  
 زوجته فلم يفتحه لراحتته وقرق الحاكم بينه وبين امرأته  
 ووطبها المطلق بعد ساعده حلالا **جواب**  
 هذا بطر وطر رجل عات عز زوجته طلاقه فلما مضى من  
 بيده بدالته ذللا فابطلوا لته واشتد عا ابطالها

کدا کدا و کدا در هم ماطه عور درها و عشر درهم  
 فان بالدا و لدا درها لسه الامران بکون لمانه و عور درها

هم محض العویم بحمد الله و منه  
 والحمد لله رب العالمین و صلواته  
 بجا حبطه محله و الله اعلم

کتابخانه قرائت خانه عمومی آریه الله العظمی  
 مرعشی نجفی - ۳

العويص في فقه الزكوة  
داشلاه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله على نعمائه وله الشكر على حسن بركاته وصلى الله على سيد  
انبياء وآله الطاهرين من حجه واصفياء وسلم كثيرا  
سالت وفعل الله ان اثبت لك ما كنت سمعته مني  
في مذاكرة اخينا الوارد من نيشابور رحمه الله بالسيا  
المنسوبة الى العويص في الفقه وما كان داربنا في ذلك  
المجالس التي اتفق النافيهما ليقارب ما تقدم ذكره في  
معناه واضيف ذكره فاما في باب ونوعه في ذلك وال  
بين ما اختلف به مذهب آل محمد عليه وعليهم السلام عليه  
العادة وبعضهم توقف على شروحه وتبين ملكته من  
وانا عجيب اليها سالت من ذلك بمعونة الله تعالى  
وتيسره ان شاء الله بان يسأل عن الشكاح مسئلة  
في امرأة لها بعل صحيح البعولية امكن من نفسها زنا  
كامل العقل رضى الدين فوطيها من غير جرح ولا علمها  
في ذلك والبعول المقدم ذكره كان لذلك كراهة اطلاق  
راضية من جهة الشريعة رضا الاختيار بسبب هذا امر

فان طالق اثنتين فولدتها جميعا ما يكون الحكم في ذلك  
 لا يطلوب بآيتهما بدأت بولادة لأنه لم يحصل له سر ط  
 حد الطلاق بل حصل غيره وذلك ايمه على مذهب الفقهاء  
 كما قلناه في الامرار نحو اذا قال له عذري كذا  
 درهم ولم يبين فقد اقرب منه درهم على ما يقتضيه  
 فان قال كذا درهم فاعشرون درهما فان قال كذا  
 درهم فاعشرون درهما فان قال كذا درهم فاعشرون  
 درهما فان قال كذا درهم فاعشرون درهما فان قال  
 كذا درهم فاعشرون درهما فان قال كذا درهم فاعشرون  
 درهما فان قال كذا درهم فاعشرون درهما

في المهر  
 في المهر  
 في المهر  
 في المهر

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله على انعامه والشكر على بلائه وصلى الله على سيد انبيائه وآله  
الطاهرين من حجه اصنيائه وسلم كثيرا . سالت ونفك الله ان اثبت  
لك ما كنت سمعته مني في مذاكرة اخبار الوارد من يشابور حرم ساقه بالسائل  
المسوبة الى العويص في الفقه وما كان داريننا في تلك المجالس التي اتفق  
لنا فيها ما يقارب ما تقدم ذكره في معناه واضيف ذكر طرف مما في بابيه ونوعه على  
ذلك وافضل بين ما اختص المذهب المحمد عليه وعليهم السليم طابقم عليه  
العامنا وبعضهم لتغف على مشروحه ويهين مكنه من صريحه وانا يجيبك  
الى ما سالت من ذلك بعون الله ويسر انعامه في مسائل النكاح  
في امراتها بعل صحيح البعولية امكنت من نفسها زوجا كاملا العقل رضى اندين فوطنها  
من غير حرج عليه ولا عليها في ذلك والبعل المقدم ذكره كاره لذلك كراهة الطباع  
راض به من جهة الشريعة رضا الاختيار . هذه امراتون في البهارة وجهان فاشد  
وتزوجت رجلا مسلما فوطنها بالنكاح الشرعي لا حرج عليه ولا عليها فيه وبلغ  
المنقح اليه ذلك فكمه من جهة الطباع ورضى به من جهة التسليم نسمع الاسلام و  
هذا الجواب على قول الكل وعليه الاجماع اخرى في رجب خطبا  
امرات حرم مسلمة فساخ لها النكاح احدهما ولم يجعل لها مثل ذلك من الاخر وليس  
بينهما رجم يمنع النكاح ولا خلاف في حريته ولا دين . هذا جعل له اربع نوبة

الطلاق  
الابن من نكاح

اسم ذلك ثلث الما ان  
لا مته انت طالق يا مطلقه لا طلقنا ما احكم في ذلك تعلق بواحدة وهو قوله انت  
وقوله يا مطلقه وسفسفها بما وقع عليها من الطلاق وتبصر لها به وقوله لا طلقناك وعد لها  
بالطلاق قريباً وفي برودتها خلفه وهذا الفتوى يختص بمذهب المانته في رجل قال  
لا مته انت طالق في اخر يوم من اول الشهر تطلق فيه يوم الخامس عشر من الشهر لان  
الشهر تسفان ويوم الخامس عشر منه وهو اخر يوم من اوله وهذا يجوز ايضاً على مذهب  
العامة لا يقيم الطلاق بالابان في رجل قال لامرته وهي سبلى ان ولدت غلاماً  
فانت طالق واحدة وان ولدت حارثاً فانت طالق اثنتين فولدت غلاماً ثم حارثاً  
تطلق بواحدة لانها خلقت منه بالواحدة حين ولدت لغلام فلما ولدت للحارث انقضت عنها  
بنفس الولادة فلم يقع بها طلاق وهذا كالذي تقدم في مذهب المانته قال تامل  
خبري لو ولدت اثباتاً برقت الغلام ما يكون احكم في ذلك انها قد تكون طلقت  
ثلاثاً ذلك انها حين ولدت بحارثاً برقت اثنتين فاذا ولدت الغلام علم ان الطلاق الاول  
وقع بها جازاً انت لذلك بالثلاث وهذا كالذي سلف من مذهب المانته فان قال لها  
ان كان ما في بطنك غلاماً فانت طالق واحدة وان كان ما في بطنك حارثاً فانت طالق  
اثنتين ما يكون احكم بذلك تطلق ثلث طلقات ايها كان اولاً لانها جميعاً كاتفي  
بطنها وهذا كالمقدم ذكره ايها فان قال لها ان كان ما في بطنك غلاماً فانت طالق  
واحدة وان كانت حارثاً فانت طالق اثنتين فولدت ايها جميعاً ما يكون احكم بذلك لا تطلق  
بلها بذات بولادته لانها لم يحصل له شرط حال الطلاق بل حصل غيره وذلك ايضاً على مذهب المانته  
كما قدمناه في الاصل روي اذا قال لامرته كذا درهم لم يبتع فداق ثلثه درهم  
على ما يقتضيه لسان فان قال كذا درهماً عشرون درهماً فان قال كذا درهماً فاحد عشر  
درهما فان قال كذا وكذا درهماً فاحد وعشرون درهماً فان قال كذا درهم فدرهم ثم كتاب  
مسائل العويص للشيخ الجليل السيد ابي عبد الله الميمني قد برنا النعمان اخيراً في رضى الله عنه و  
ارضاء وطيب مشواه وجعل الجنة ماواه في اربع وعشرين من شهر ذي الحجة الحرام من سنه اربع وعشرين

المانته  
كالذي سلف من مذهب



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الحمد لله على نعمائه وله الشكر على دوائه بلاه وصلى الله

الحمد لله على نعمائه وله الشكر على دفع بلاه وصلى الله  
على سيدنا محمد وآله الطاهرين حجة راضعاه وسلم

علی سیدنا محمد و آلہ الطاهرین حجج و اصحاء و سلم  
 کثیرا سالت و قلنا للہ ان ثبت لك ماکتب نعمت  
 تنفیذ مذکرہ احسن الاربہ من ربنا ربنا العالی العزیز

تتقدم مذكراتنا الواحدة من نسابهم إلى النسب  
إلى العرب في النقب وما كان دأربنا في تلك الجاهلية

الى العريض في النقبه وما كان دارينا في تلك الجبال  
لتي اشق لنا الاحتجاج فيها ما يقارب ما تقدم ذكره

التي اشق لنا الاحتجاج فيها ما يقارب ما تقدم ذكره  
من معناه واضيف اليه طرفا ما في باب ونوعه وافضل لك

ين ما اخضعوا هب آل الرسول عليهم السلام ما طاب بها  
سد العانة او بعضهم منه ليقع علم من حجة الله

يد العامة أو بعضهم منه لفقير على مشروحه ويتميز  
من ملبسه من صريحه وأنا عندنا إلى ما سألتم ذلك

لَمْ يَكُنْ مِنْ صَرْحِهِ وَأَنَا جَيْشُكَ إِلَى مَا سَأَلْتُكَ عَنْ ذَلِكَ  
الْعَمَلِ اللَّهُ يَتَقَالَى

البراءة الله تعالى أسبغ البراءة مكنت نفسها من رجل

سئل في امرأة لها بعل صحيح البعرة مكنت نفسها من رجل  
 من رضى الدين فوطها من عرج عليه ولا عليها فذكر  
 البعرة المختارة ذكره كذا في كذا الطائفة

ببطل المعتمد ذكرهم كادده لذللك كراهية الطباع راض

سنة المئتين والاربعين

١٢٣٤

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

سنة الف سنة الف





[illegible]



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه، وله الشكر على حسن بلائه، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه، وآله الطاهرين حججه وأصفياه وسلم كثيراً.

وبعد: سألت وفقك الله تعالى أن اثبت لك ما كنت سمعته مني في مذاكرة أخينا الوارد من نيسابور، بالمسائل المنسوبة إلى العويص في الفقه، وما دار بيننا في تلك المجالس التي اتفق لنا الاحتجاج فيها، مما يقارب ما تقدم ذكره في معناه، واضيف إليه طرفاً مما في بابه ونوعه، وافصل لك بين مذاهب آل الرسول عليهم السلام مما طابقت عليه العامة أو بعضهم منه، لتقف على مشروحه، ويتميز لك مكنته من صريحه، وأنا مجيبك إلى ما سألت من ذلك، بمعونة الله وتيسيره إن شاء الله.



## « باب في مسائل النكاح »

(١) مسألة: في امرأة لها بعل صحيح البعولية ، مكّنت نفسها من رجل كامل العقل، رضي الدين، فوطئها من غير حرج عليه و لا عليها في ذلك، و البعل المقدم ذكره كاره لذلك كراهية الطباع، راض به من جهة الشريعة رضا الاختيار.

الجواب: هذه امرأة نعي إليها زوجها، فاعتدت، و تزوّجت رجلاً مسلماً، فوطئها بالنكاح الشرعي، لا حرج عليه و لا عليها فيه، و بلغ المنعي ذلك، فكرهه من جهة الطباع، و رضي به من جهة التسليم لشرع الإسلام، و هذا الجواب على قول الكلّ، و عليه الإجماع.

(٢) مسألة أخرى: في رجلين خطبا امرأة حرة مسلمة، فساغ لها مناكحة أحدهما، و لم يحل لها مثل ذلك من الآخر، و ليس بينهما رحم يمنع من النكاح، و لا خلاف في حرية و لا دين.



الجواب: هذا رجل له أربع نسوة، فحرام عليه نكاح أخرى بالإجماع.

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان فجر بهذه المرأة في حال تبعلها، فلا تحل له أبداً في قول آل الرسول عليهم السلام خاصة.

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان عقد عليها في عدة من زوج، و دخل بها جاهلاً ثم استبصر، فاعتزلها، فلمّا قضت العدة خطبها مع الآخر الذي ذكرناه، فلم تحلّ له بالإجماع من آل محمد عليهم السلام وقول بعض أهل الخلاف.

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان عقد عليها و هي في عدة من زوج على بصيرة من أمرها، فعقده باطل، و لا تحلّ له أبداً على الخبر المأثور عن آل محمد عليهم السلام.

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان عقد عليها في الإحرام و هو عالم بذلك فعقده أيضاً باطل، و لا تحلّ له أبداً على قول أهل الإمامة، المروي عن آل الرسول عليهم السلام.

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كانت زوجته فيما سلف، و بانث منه ثلاث مرّات على طلاق العدة بتسع تطليقات، فلا تحلّ له أبداً بإجماع الإمامية عن أئمة الهدى عليهم السلام.

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان فجر بابنها أو ابنيها أو أخيها فأوقب، فذلك يحرم نكاحها عليه و إن تاب ثمّ سلف منه، أو أقام عليه، بإجماع آل الرسول عليهم السلام وقد حكى مثله عن بعض أصحاب

الحديث من أهل الخلاف .

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان زوجاً لأمها أو ابنتها، و قد دخل بإحديهما ثم فارقتها، فلا تحلّ له لأجل ذلك بالإجماع.

جواب آخر: و يحتمل أن يكون عاقداً على إحدى أمهاتها أو بناتها أو أخواتها، فلا يحلّ له مناكحتها و إن لم يكن بينها وبينه في نفسه رحم، أو خلاف في حرّية أو دين.

جواب آخر: و يحتمل أن يكون قد كان فجر بأمها أو ابنتها، فلا تحلّ له أبداً على قول بعض الشيعة<sup>(٥)</sup> و جماعة من أهل الخلاف.

(٣) مسألة أخرى: في امرأة حرّة مسلمة كاملة، وطئها خمسة أزواج مسلمين أحرار كاملين في يوم واحد من غير حرج عليهم و لا عليها في ذلك و لا مآثم.

الجواب: هذه امرأة كبيرة السن، آيسة من الحيض، فليس عليها عدّة تحبسها بعد الطلاق عن الأزواج، تزوّجها رجل أوّل النهار ودخل بها، ثمّ طلقها فتزوّجت بآخر بعد الطلاق بلا فصل، وكانت حالها معه كالأوّل، ثمّ تزوّجها ثالث، و رابع، و خامس على ما وصفناه والقول بسقوط العدّة عن الآيسة من الحيض، مروي عن آل محمد عليهم السلام و هو مذهب جماعة كثيرة من شيعتهم الفقهاء.

جواب آخر: و يخرج ذلك أيضاً على مذهب العامة بالخلع العاقب

للنكاح بعد الدخول، ثم الطلاق بعد العقد الحاصل بعد الخلع، على جواز ذلك عندهم، ووقوعه على البدعة بترتيب قد فصلناه و شرحناه في غير هذا المكان<sup>(١)</sup>.

و وجه آخر: وهو أنه لو فرضت هذه المسألة في وطء لم يذكر فيه الأزواج، لخرجت في الآيسة من الحيض بملك اليمين على ما قدّمناه، ولم يحصل فيما أعلم بين الجميع في ذلك خلاف.

(٤) مسألة أخرى: وهي مسألة سيدنا أبي جعفر محمد بن علي بن موسى عليهم السلام مع يحيى بن أكثم القاضي بحضرة المأمون فلم يجب عنها، و ظهر عليه الانقطاع.

رجل نظر إلى امرأة أول النهار، فكان نظره إليها حراماً، فلما ارتفع النهار، حلّت له، فلما زالت الشمس حرمت عليه، فلما كان وقت العصر حلّت له، فلما غربت الشمس حرمت عليه فلما كان [وقت] العشاء الآخرة حلّت له، فلما كان وقت انتصاف الليل حرمت عليه، فلما اعترض الفجر حلّت له، فلما ارتفع النهار حرمت عليه، فلما وجبت الظهر حلّت له.

الجواب: هذا رجل نظر في أول النهار إلى أمة قوم و هم لذلك كارهون، أو نظر إليها بغير إذنهم متعمداً نظر شهوة فكان نظره حراماً، فلما ارتفع النهار ابتاعها من القوم فحلّت له بالملك، فلما زالت

الشمس أعتقها لوجه الله تعالى فحرمت عليه بالعتق، فلمّا كان وقت العصر تزوّجها فحلت له بالعقد، فلمّا كان المغرب ظاهر منها فحرمت عليه بالظهار، فلمّا كان وقت العشاء الآخرة كفر عن يمينه فحلت له بالكفّارة، فلمّا كان نصف الليل طلقها تطليقة واحدة فحرمت عليه، فلمّا كان عند الفجر راجعها فحلت له، فلمّا ارتفع النهار خلّعها فحرمت عليه، فلمّا وجبت الظهر استأنف العقد عليها بالنكاح فحلت له والقول في هذه المسألة على ما شرحناه إجماع.

(٥) مسألة أخرى: في امرأة تطوّعت، فحرّم التطوع على زوجها وطئها.

الجواب: هذه امرأة اعتكفت، أو أحرمت للتطوع بالحج، أو صامت تطوعاً، وهذا الجواب على الإجماع.

(٦) مسألة أخرى: في امرأة عصت ربّها عزّ وجلّ، فحلّ بذلك لزوجها ما يحرم مع طاعتها لله عزّ وجلّ من وطئها.

الجواب: هذه امرأة كانت قاضية يوماً من شهر رمضان فكتمت زوجها فكانت على ظاهر الإفطار، أو كانت حائضاً فكتمت الحيض وأخبرت عن نفسها بالطهارة، والزوج لا يعلم باطن الحال، وهذا أيضاً اتفاق وإجماع.

(٧) مسألة أخرى: في رجل يحلّ له استدامة نكاح لو رام استئنافه وهو على حاله لكان عليه بالإجماع حراماً.

الجواب: هذا رجل من أهل الكتاب أسلمت زوجته وأقام على الذمة، فكان مالكا للعقد على المرأة، ولم تبين منه بذلك ما لم يقهرها على الخروج من دار الهجرة، ولو رام استئناف العقد على مسلمة لكان ممنوعاً من ذلك بلا اختلاف.

وهذا الجواب على مذهب الشيعة، وجماعة من أهل النظر، وهم المعتزلة، دون من سواهم من المتفقهة، وهو قول عمر بن الخطاب من الصحابة وبه تواترت عنه الأخبار.

(٨) مسألة أخرى: رجل استباح فرجاً بمهر يحرم استباحته في ملة الإسلام، فحلّ له بإجماع أهل الإسلام.

الجواب: هذا نصراني عقد على نصرانية، وجعل مهرها خمرأ أو لحم خنزير وسلّم إليها، ثم أسلم بعد ذلك فلم تحرم عليه بما سلف من المهر المحظور في ملة الإسلام، وكان فرجها حلالاً بالعقد الأول على ما ذكرناه، وهذا الجواب على الإجماع.

(٩) مسألة أخرى: رجل عقد على امرأة فحلّت له بالعقد ساعة من نهار، ثم حرمت عليه بعد ذلك إلى الممات، من غير كفر أحدثه ولا أحدثته، ولا فجور وقع منها على حال.

الجواب: هذا رجل كانت له امرأة، فتزوج بأُمّها وهو لا يعلم أنّها أُمّها، فحلّت له بالعقد على الظاهر، فلمّا كان بعد ساعة من النهار عرف النسب بينهما، فانفسخ النكاح بغير طلاق، ولم تحلّ له أبداً على جميع

الأحوال، وهذا القول إجماع.

[ (١٠) مسألة اخرى: رجل له زوجة حلال، فطلقها تطليقة رجعية ولم يكن طلقها قبل ذلك ، فحرم عليه أن يتزوجها بعد خروجها من العدة.  
الجواب: هذه امرأة فجر زوجها بأمها و بنتها في حبالته لا تحرم عليه فإن طلقها تطليقة واعتدت فلا يحل له التزويج بها بعد، لأنها بنت امرأة وطئها. ]

## «باب المسائل في الطلاق، و الفراق، والمهور، والإيلاء، والعدة، والظهار»

(١١) مسألة: رجل أقبل إلى امرأة رجل مسلم كامل العقل، فقال لها: أنت طالق على كتاب الله عزّ وجلّ، و حضره جماعة من المسلمين يقول ذلك، و زوج المرأة أشد الناس كراهة لما وقع من الأجنبي المطلق زوجته، فلم تنفعه كراهته، و فرّق الحاكم بينه و بين امرأته، و وطئها المطلق بعد ساعة حالاً.

الجواب: هذا رجل وكله رجل غائب عن زوجته في طلاقها، فلمّا مضى من بين يديه بدا له في ذلك، فأبطل وكالته، و أشهد على إبطالها، وبعث في طلب الوكيل ليعلمه، فلم يدركه، حتى وصل إلى زوجته فطلقها، و كانت غير مدخول بها فلم يجب عليها عدّة و تزوّجها في الحال و دخل بها على ما وصفناه.

و يحتمل أن يكون كانت لم تبلغ الحيض، أو آيسة من الحيض

فجاز ذلك، وإن كانت مدخولاً بها على قول فريق من الإمامية بما ورد به الحديث.

ووجه آخر: وهو أن الإمام، يطلق امرأة المفقود أو وليه بحكم الإمام عليه بذلك، وفي هذا الجواب إجماع من الخاصة، واختلاف بين العامة.

(١٢) مسألة أخرى: في رجل طلق امرأة جعل إليه طلاقها، وأوقع ذلك بها في طهرها، على استبراء من جماع وحيض، وبينه في الطلاق بمحضر من شاهدي عدل، فلم يقع الطلاق، ولا شيء منه على الوجوه كلها والأسباب.

الجواب: هذا رجل أخذ وكيلين، فجعل الطلاق إليهما معاً، فاستأذن أحدهما صاحبه في ايقاع الطلاق، فأذن له في ذلك مكرهاً أو مغلوباً، والمأذون له لا يعلم الحقيقة من ذلك، وهذا الجواب على الإجماع.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ كَانَ مَكْرَهاً فِي تَوْكِيلِ الرَّجُلِ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ، أَوْ مَغْلُوباً عَلَى عَقْلِهِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ الْوَكِيلُ، وَالْقَوْلُ فِي هَذَا الْوَجْهَ أَيْضاً إجماع.

(١٣) مسألة أخرى: في امرأة طلقها زوجها فخيرها الله بحكم الشريعة بين أن تبين منه وتزوج، وبين أن تقيم عليه، فكان لها ما اختارته من ذلك، وإن كرهه الرجل وأباه.

الجواب: هذه المطلقة في المرض، إن أحبَّت المقام على الزوجية أقامت وورثت المطلق لها بعد الوفاة، وإن أحبَّت الانصراف قضت العدة



وتزوّجت و ليس عليها في كلا الأمرين جناح، وهذا الجواب إجماع من الإمامية عن آل الرسول عليهم السلام، وفيه بين العامة اختلاف.

(١٤) مسألة أخرى: في امرأة أطاعت ربّها عزّ وجلّ، ففارقت بالطاعة زوجها.

الجواب: هذه امرأة كانت مشركة و زوجها مشرك أيضاً، فأسلمت من الشرك و أقام زوجها عليه، وهذا إجماع.

(١٥) مسألة أخرى: في امرأة عصت ربّها عزّ وجلّ، ففارقت بالمعصية زوجها.

الجواب: هذه امرأة كانت مسلمة تحت مسلم، فارتدت عن الإسلام، وهذا القول أيضاً إجماع.

(١٦) مسألة أخرى: في رجلين كانا يمشيان، فسقط على أحدهما جدار فقتله، فحرمت على الآخر في الحال زوجته.

الجواب: هذا رجل زوّج عبده ابنته، و خرجا يمشيان، فسقط على المولى الجدار، فصار العبد بذلك ميراثاً لل بنت، فحرمت عليه في الحال، وهذا مسلّم بإجماع.

و وجه آخر: و هو أن يكون الرجلان جميعاً حرّين، و زوّج أحدهما أُمته الآخر، فسقط الجدار على صاحب الأُمة فمات منه، و صارت الأُمة ميراثاً، فحرمت على الحيّ بانتقال الملك إلى غير الذي زوّجه، و في هذا الجواب

خلاف.

(١٧) مسألة أخرى: في رجل كانت له زوجة، فاستباح انسان سواه شيئاً قد أبيح له، فحرمت على الرجل امرأته، وهو لذلك كاره، وعليه آسف.

الجواب: هذا رجل زوّج رجلاً أمته، ثمّ إنّه باعها من آخر فكان بيعها طلاقها، وفي هذا الجواب أيضاً خلاف ووافق.

(١٨) مسألة أخرى: في رجل كانت له زوجة يملك نكاحها، فعمد رجل من الناس إلى طاعة الله تعالى وتبرّع بها، فكان ذلك سبباً لانصراف المرأة عن الزوج وتملكها نفسها، وإن كره ذلك وأباه.

الجواب: هذا رجل زوّج عبداً لقوم أمته، ثمّ إنّه اعتقها فصارت حيثئذ بالخيار من الإقامة عليه والانصراف عنه، وفي هذا الجواب إجماع عن آل الرسول، وبين العامة فيه اختلاف.

(١٩) مسألة أخرى: في رجل غاب عن زوجته ثلاثة أيام، فكتبت إليه الزوجة انني قد تزوجت بعدك، وأنا محتاجة إلى نفقة فأنفذ لي ما انفقه على نفسي وزوجي، فوجب ذلك عليه ولم يكن له منه مخرج.

الجواب: هذه امرأة زوّجها أبوها عبداً له، وأعطاه مالا، وأذن له في السفر والتجارة بالمال، فخرج العبد قبل أن يدخل بالجارية، فلمّا صار على يومين من البلد مات سيده، فصار ميراثاً لابنته التي كان قد زوّجها بها، وحرمت بذلك عليه، وحلّت للأزواج في الحال، فتزوّجت رجلاً رضيت

به، وأنفذت إلى العبد بأن يحمل إليها من تركة أبيها التي في يده ما تصرفه فيما تشاء، فوجب ذلك عليه بلا اختلاف، وهذا الجواب مستمر<sup>(١)</sup> على الإجماع.

(٢٠) مسألة أخرى: في رجل كانت له أمة يطأها، فتزوّج عليها بحرة، ومكث معها مدّة، ثم طلقها فحرمت أمته عليه بطلاق امرأته، ولم تبين الزوجة منه بطلاقه لها.

الجواب: هذا رجل عاهد الله عزّ وجلّ ألاّ يقترب معصية، ولا يخالف شيئاً من أحكام الشريعة، ولا يعدل عن السنّة، ونذر في وقت العهد أنّه متى نقضه أعتق ما يملك كفارة لصنعه، وجعل محل العتق وقت خلاف العهد، فخاصم زوجته، وبدر بطلاقها وهي حائض، فكان مبتدعاً فيما صنع، عاصياً لله فيما ارتكب، ولم يقع منه طلاق لزوجته لأنّه بخلاف السنّة، وعتقت عليه أمته بمقارفته البدعة على شرطه في النذر، وفي بعض هذا الجواب اتفاق من الأئمة، وفي بعضه خلاف.

(٢١) مسألة في الإيلاء: رجل حلف بالله العظيم أن لا يقرب امرأته سنة، فاستعدت عليه بعد الأربعة أشهر إلى الحاكم، فحكم عليها بالصبر. الجواب: هذا رجل عتّن يجب أن يتربص به سنة ليعالج نفسه، ولا يلزمه ما يلزم الصحيح عند الإيلاء بعد الأربعة أشهر من الفيء أو الطلاق، وفي هذا الجواب إجماع من آل محمد عليهم السلام، وبين العامّة فيه اختلاف.

(٢٢) مسألة أخرى في الإيلاء: رجل حلف بالله تعالى أيضاً أن لا يقرب امرأته، فرافعته إلى الحاكم بعد الأربعة أشهر، فلم يحكم عليه بحكم المولين.

الجواب: هذا رجل حلف قبل الدخول، فلم يكن ذلك بحكم الإيلاء بإجماع آل محمد عليهم السلام.

جواب آخر: أو يكون يمينه على رضاع زوجته، مخافة أن يجامعها فتحمل فيضر ذلك بولدها، أو لضرب من النفع الظاهر لها أو له بذلك، وفي هذا الجواب أيضاً إجماع من أئمة الهدى عليهم السلام وفيهما جميعاً بين العامة اختلاف.

(٢٣) مسألة في العدة: امرأة طلقها زوجها، ووجب عليها بطلاقه عدة أيام معلومة فعمد انسان إلى طاعة الله عز وجل ففعلها، فوجب عليها عند فعل الطاعة من العدة من الأيام مثلاً ما كان وجب عليها قبل فعل ذلك الإنسان.

الجواب: هذه أمة طلقها زوج كان لها، فحاضت حيضتين في شهر واحد، فلمّا كان قبل أن ينقضي الشهر بيوم أو يومين قبل أن تطهر من الحيضة الثانية أعتقها مولاهما، فوجب عليها عدة الحرة ثلاثة أقراء، فلم تستوف ذلك حتى كملت ثلاثة أشهر. وفي هذه المسألة خلاف بين العامة ووافق.

(٢٤) مسألة أخرى: في امرأة طلقها زوجها و مضت في عدتها حتى

قاربت النصف منها، فلمّا انتهت إلى ذلك وجب عليها استئناف العدة من غير إخلال منها فيما مضى بشيء من حدود العدة .

الجواب: هذه جارية لم تبلغ المحيض، ومثلها من تحيض، طلّقت فوجب عليها العدة بالشهور، فلمّا مضت في عدّتها شهراً ونصف شهر أو حدوده حاضت، فوجب عليها إلغاء ما مضى واستئناف العدة بالحيض، وفي هذه المسألة خلاف ووافق أيضاً.

(٢٥) مسألة في المهور: رجل تزوج امرأة على مهر غير موزون، ولا مكيل، ولا ممسوح، ولا جسم، ولا جوهر، ولا هو شيء من الأموال والعروض، فتمّ نكاحه بذلك، وكان مصيباً للسنة.

الجواب: عقد ذلك العاقد على سورة أو آية من القرآن، وفي هذا الجواب إجماع من الإمامية ووافق من بعض العامة لهم، وخلاف من آخرين.

(٢٦) مسألة أخرى: في امرأة أجنبية من رجل قالت له قولاً حلّ به له فرجها من غير مهر، ولا أجر، ولا عقد أكثر مما تقدم من القول المذكور.

الجواب: هذه المرأة التي وهبت نفسها للنبيّ صلى الله عليه وآله، فنزل القرآن<sup>(١)</sup> بقصتها، وتحريم ذلك على غير نبيه عليه وآله السلام من كافة الناس، وليس في هذا الجواب بين الأمة خلاف.

---

(١) و هو قوله تعالى في سورة الأحزاب: ﴿و امرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين﴾.

(٢٧) مسألة أخرى: في رجل تزوج امرأة على ألف درهم، ثم طلقها فوجب له عليها ألف درهم وخمسمائة درهم.

الجواب: هذه المرأة قبضت من الزوج ألف درهم التي مهرها به، ثم أشهدت على نفسها بأنه صدقة عليه، فلمّا عرف الزوج ذلك طلقها قبل أن يدخل بها، فكان له عليها ألف درهم بالصدقة، وخمسمائة درهم وهو نصف ما فرضه لها من الصداق، وهذا القول إجماع.

(٢٨) مسألة في الظهار: امرأة ظاهر منها زوجها على الوجه الذي يجب عليه كفارة، فلمّا ابتدأ في الكفارة وجب عليها مثل ما وجب عليه. الجواب: هذه امرأة نذرت لله عزّ وجلّ شكراً على عود زوجها إليها عند ابتدائه بالكفارة مثل كفارته عيناً، فوجب عليها الوفاء به، وهذا إجماع.

(٢٩) مسألة في العدة: امرأة بانّت من زوجها، فوجب عليها عدة سنة.

الجواب: هذه امرأة شابة بها عارض تحيض لأجله كل ثلاثة أشهر، أو أربعة أشهر، أو أقل من ذلك أو أكثر حيضة، طلقها زوجها، فحاضت بعد طلاقها في مدة سنة ثلاث حيض.

(٣٠) مسألة أخرى: في امرأة عدّتها ساعة من الزمان.

الجواب: هذه امرأة حامل طلقت، وولدت بعد ساعة من الطلاق، والقول في هذه المسألة إجماع.

(٣١) مسألة أخرى: في امرأة عدّتها ثلاثة أيام.

الجواب: هذه المرأة المستمتع بها على بعض الروايات عدتها حيضة واحدة فحاضت أقل الحيض ثلاثة أيام.

(٣٢) مسألة أخرى: في امرأة عدتها ثلاثة وعشرون يوماً.

الجواب: هذه أمة عدتها قرآن، والقول في هذه المسألة إجماع من آل محمد عليهم السلام وفيها للعامة وفاق وخلاف.

[ (٣٣) مسألة: في امرأة عدتها سبعة وعشرون يوماً.

الجواب: هذه امرأة طلقها زوجها في آخر يوم من قرئها - وهو الطهر - فحاضت بعد ذلك اليوم أقل الحيض ثلاثة أيام، فطهرت أقل الطهر عشرة أيام، وحاضت أقل الحيض ثلاثة أيام، فطهرت أقل الطهر عشرة أيام، فذاك سبعة وعشرون يوماً، كملت به العدة وحلت للزواج وهذا على مذهب آل الرسول - عليهم السلام - ]

(٣٤) مسألة أخرى: في امرأة عدتها خمسة عشر شهراً.

الجواب: هذه امرأة شابة تحيض كل ثلاثة أشهر أو أربعة حيضة، تتربص بنفسها ثلاثة أطهار، فإن مضت سنة ولم يحصل لها فيه إلا قرآن، تربصت ثلاثة أشهر بعد ذلك، وبذلك تواترت الأخبار عن أئمة الهدى عليهم السلام.

(٣٥) مسألة أخرى: في رجل له جارية يملكها وحده، ولا مالك لها

غيره ووطئها فحرمت عليه مع ذلك حتى يطأها غيره.

الجواب: هذا رجل كان ناكحاً لهذه الجارية بعقد ومهر، ثم طلقها

تطليقتين، فاشتراها بعد ذلك من سيدها، فلا تحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره بظاهر القرآن، وفي هذه المسألة وفاق وخلاف.

(٣٦) مسألة في عدد من يحرم على الرجل نكاحه، ممّن كان يحلّ في شرع الإسلام وهي أربع وعشرون امرأة: أولها الملاءنة، والمطلقة تسع تطليقات للعدّة، والمدخول بأُمّها نكاحاً، والمدخول بابنتها كذلك، والمدخول بأُمّها وابنتها بملك اليمين، والربيبة، وأُمّ المرأة، وحليلة الابن وإن طلقها من بعد أو مات عنها، وكذلك حليلة الأب، والمدخول بها في العدّة، والمعقود عليها في العدّة مع العلم بذلك، والمنكوحه في الإحرام، والمفجور بأبيها، والمفجور بابنها، والمفجور بأخيها، والمفجور بها وهي ذات بعل، والمفضاة بالدخول بها قبل بلوغها تسع سنين، والتي يقذفها زوجها وهي صمّاء، والتي يقذفها أيضاً زوجها وهي خرساء، و بنت العمّة على ابن الخال إذا كان قد فجر بأُمّها، وبنت الخالة أيضاً كذلك، والمفجور بامها على الفاجر وكذلك المفجور بابنتها.

والقول في جميع من عدّدناه مآثور عن أئمة الهدى، وفي بعضه خلاف من سائر العامة، وفي بعضه وفاق منهم، وفي البعض الآخر خلاف.

(٣٧) مسألة: في عدد من تبين من الأزواج بغير طلاق، وهي في الجملة سبعون امرأة: أولها الملاءنة، والمختلعة والمرتدة والمرتدة عنها زوجها، والمجوسية إذا أسلمت وبقي زوجها على المجوسية، وكذلك الصابئية، واليهودية، والنصرانية كذلك على قول جمهور فقهاء العامة، و



الأمة المبيعة، والأمة المعتقة، والأمة إذا كان زوجها عبداً لسيدها ففرق بينهما بانت أيضاً بغير طلاق، والعبد إذا تزوج بغير إذن سيده ففرق السيد بينهما أيضاً بانت منه بغير طلاق، والأمة إذا تزوجت بغير إذن سيدها كذلك، ومن دخل بصبيّة لم تبلغ تسع سنين فافضاها فرق بينهما بغير طلاق، والمردودة لعيب تبين بغير طلاق، فمن ذلك البرصاء والمجدومة، والعرجاء، والعمياء، والمجنونة، والرتقاء، والعفلاء، ومن بها علة تمنع من جماعها على كل حال، والمدلّسة بالحرية وهي أمة، والمدلّسة بالإسلام وهي ذميّة، وابنة الأمة إذا عقد عليها على أنها بنت مهيّرة، وكذلك المدلّس عليها بالجنون وقد عقد له على أنّه عاقل، [والذميّ على أنّه مسلم]، والعبد على أنّه حرّ، والخصي على أنّه سليم، والعنّين على أنّه صحيح، والوضيع على أنّه شريف، والعاجز عن القيام بالأزواج على أنّه قادر، والصغير على أنّه كبير، ومن تزوج بأمة على حرّة كان لها فراقه بغير طلاق.

وكذلك من تزوّج بيهوديّة على مسلمة، وكذلك من تزوّج بنصرانيّة، ومن تزوّج بذات بعل فرق بينهما بغير طلاق، والمتزوج بها في العدة كذلك، والمتمتع بها على قول كافة الشيعة، والمجبرة على قول العامة، والمولى منها على قول كثير من العامة، والمحرمة على قول جمهور العامة، ومن علم أنّه قد سلف بينها وبين الزوج رضاع، وهنّ سبع نساء، ومن رضعت بها يحرم بعد النكاح، والمنكوح عليها بنت اختها بغير إذنهما، وكذلك المنكوح عليها بنت أخيها تبين من الزوج إذا شاءت بغير طلاق،

والمنكوحة على أختها تبين أيضاً بغير طلاق و المنكوحة على ابنتها كذلك،  
و المنكوحة على أمها أيضاً و المنكوحة أيضاً بعد نكاح الوالد، و المنكوحة  
أيضاً بعد نكاح الولد، و من عثر على أنها من ذوات المحارم بانت منه بغير  
طلاق، فمن ذلك الأم و أمهاتها، و الابنة و بناتها، و بنات الابن و إن  
سفلن، و بنات الأخ أيضاً، و بنات الأخت، و العمّات، و الخالات، و  
المنكوحة على أربع حرائر تبين أيضاً بغير طلاق، و المنكوحة في عدّة رابعة  
كذلك، و المنكوحة في الإحرام كذلك، و الأمة المنكوحة على أمتين تبين من  
الحر بغير طلاق، و الأمة المنكوحة على حرتين تبين من العبد كذلك، و  
الحرّة المنكوحة أيضاً على حرتين تبين من العبد كما بانت منه الأمة بغير  
طلاق. و في هذا الباب خلاف من العامة وفيه وفاق.

## «باب من المسائل في الحدود و الآداب والقصاص و الديات»

(٣٨) مسألة: في رجل حرّ كامل وجب عليه في يوم واحد الحدّ الكامل، ونصف الحدّ، وبعض الحدّ، وربع الحدّ، وثلث الحدّ.

الجواب: هذا رجل زنى و هو بكر في يوم من شهر رمضان، ثمّ تزوّج بعد ساعة امرأة أكرهها على نفسها بالجماع، ثمّ أتى بهيمة، ثمّ عاد إلى امرأته و قد حاضت فجامعها. فوجب عليه للزنا جلد مائة، و حرمة شهر رمضان تعزير ببعض الحد، و لإكراه امرأته على الجماع في نهار شهر رمضان نصف الحد، و لإتيان البهيمة خمسة وعشرون سوطاً، و لإتيان امرأته في الحيض اثنا عشر سوطاً و نصف بالأثر عن آل محمد عليهم السلام.

(٣٩) مسألة أخرى: في رجل وجب عليه في ساعتين من النهار حدّان و عشر حد.

الجواب: هذا رجل مملوك قذف حرّاً، و سكر، و زنا، فوجب عليه للقذف و السكر مائة و ستون سوطاً، و للزنا خمسون جلدة، فذاك حدّان و

عشر حد.

(٤٠) مسألة: في رجل وجب عليه في يوم واحد جلد خمسمائة سوط، وقطع يديه ورجليه، وقتله وتحريقه بالنار.

الجواب: هذا رجل زنى ثلاث مرّات وهو بكر، وشرب الخمر، وقذف حرّاً، وعمد إلى رجل مسلم فقطع يديه ورجليه، وأتى بهيمة، وقتل إمام المسلمين، واستمنى بيده، فوجب عليه للزنا ثلاث مرّات جلد ثلاثمائة سوط<sup>(١)</sup>، ولشرب الخمر ثمانون جلدة، وللقذف ثمانون أخرى، ولإتيان البهيمة عشرون<sup>(٢)</sup> سوطاً، وللاستمناء عشرون جلدة أيضاً، وللقصاص قطع يديه ورجليه، ولقتل الإمام القتل والحرق بالنار.

(٤١) مسألة أخرى: في رجل زنى فوجب عليه خمس وسبعون جلدة، فزاد الجلاّد عليه واحدة، فمات منها فوجب عليه دية سبعة آلاف درهم وخمسمائة درهم.

الجواب: هذا مكاتب قضى نصف كتابته ثمّ زنى فوجب عليه في الزنا بقسط الحرية منه خمسون جلدة، وبقسط الرق خمس وعشرون جلدة، فلمّا زاد الضارب عليه واحدة فقتله، ضمن دية بقسط الحرية منه خمسة آلاف درهم، وبقسط الرق منه ألفا درهم وخمسمائة درهم، وذلك أنّ قيمته كانت يومئذ على الرق المحض خمسة آلاف درهم.

(١) يعنى مع إقامة الحدّ عليه بعد كلّ زنا كما قال في المتنّعة.

(٢) مرّ في مسألة ٣٨ خمسة وعشرون.

(٤٢) مسألة أخرى: في رجل أتى امرأة ليست له بمحرم، فوجب عليه الحد سرّاً وخفياً، ووجب على المرأة الحد ظاهراً و جهراً.

الجواب: هذا رجل تشبّهت له هذه المرأة بجاريتها، وأنته ليلاً فوطئها وهو يظن أنها جاريتها، ففُضِيَ أمير المؤمنين عليه السلام فيها بما وصفناه .

(٤٣) مسألة أخرى: في رجل أتى شيئاً فوجب عليه الأدب، ثم عاوده فوجب عليه الأدب، ثم عاوده ثالثة فوجب عليه القتل.

الجواب: هذا رجل أكل الربا بعد البيّنة فأدّب، ثم عاد إليه ثانية، فأدّب ثانية، ثم عاد ثالثة، فوجب عليه القتل على ما جاء به الأثر عن أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام.

(٤٤) مسألة أخرى: في رجل جنى على آخر جنائية، فوجب عليه بها ثلث الدية، ولم يقطع منه عضواً.

الجواب: هذا رجل داس بطن آخر حتى أحدث، فكان القصاص منه أن يداس بطنه حتى يحدث، أو يغرم ثلث الدية على ما جاء عن أئمة الهدى عليهم السلام.

(٤٥) مسألة أخرى: في رجل قتل حيواناً فلزّمة<sup>١</sup> يديه عشرين درهماً.

الجواب: هذا رجل قتل كلب ماشية رجل فعليه أن يغرم له عشرين درهماً.

أيضاً (٤٥) مسألة أخرى: رجل قتل حرّاً مسلماً فوجب عليه أن يديه ثمانمائة درهم

الجواب: هذا رجل قتل ولد زنى فديته ثمانمائة درهم على قول أئمة الهدى عليهم السلام.

(٤٦) مسألة أخرى: رجل اقترف مأثماً فأوجب الحكم لأجل ذلك ذبح بقرة و تحريقها بالنار.

الجواب: هذا رجل وطئ هذه البقرة، فوجب عليه التعزير، و غرم ثمنها لصاحبها، و ذبحها، و تحريقها بالنار لثلاث يأكل أحد من لحمها، لما جاء به الخبر عن آل محمد عليه السلام.

(٤٧) مسألة أخرى: رجل وطئ امرأة حراماً و هو بكر غير محصن، فوجب عليه القتل.

الجواب: هذا رجل زنى بذات محرم له، فوجب عليه القتل، أو استكره امرأة من غير ذوي أرحامه فالقتل أيضاً عليه واجب.

(٤٨) مسألة أخرى: امرأة جامعها ستة نفر في يوم واحد، فوجب على أحدهم القتل، و على الثاني الرجم، و على الثالث الحد، و على الرابع نصف الحد، و على الخامس التعزير، ولم يجب على السادس شيء.

الجواب: كان أحدهم ذمياً فوجب عليه القتل، و الآخر محصناً مسلماً فوجب عليه الرجم، و الآخر بكراً فوجب عليه الحد، و الآخر عبداً فوجب عليه نصف الحد. و الآخر صبيّاً فوجب عليه التعزير، و الآخر مجنوناً أو زوجاً فليس عليه شيء.

(٤٩) مسألة: في رجل وجد مع امرأة على حال جماع، فوجب على

الرَّجُلُ الرَّجْمُ وَلَمْ يَجِبْ عَلَى الْمَرْأَةِ شَيْءٌ الْبَتَّةَ وَهُمَا جَمِيعاً مُسْلِمَانِ عَاقِلَانِ كَامِلَانِ مِنْ غَيْرِ إِجْبَارٍ وَلَا إِكْرَاهٍ.

جواب: هذا رجل طلق امرأته ولم يُعلمها، فخرجت من عدتها، وكان له زوجة غيرها هو محصن بها، ثم إنه وطئ المطلقة، فشهد عليه الشهود بطلاقه لها على ما ذكرنا، فوجب عليه الرجم بوطئه حراماً ولم يجب على المرأة شيء لأنها مكنته من نفسها على أنه زوج لها.

(٥٠) مسألة أخرى: رجل قتل رجلاً مسلماً بغير حق، على العمد لقتله، فوجب عليه القود، فحرم الله تعالى على الإمام و سائر المسلمين قتله، وأخذ الدية منه زماناً طويلاً، ثم أباحهم ذلك.

الجواب: هذا رجل قتل واحداً في الحل، ثم هرب إلى الحرم، فلم يجز قتله فيه ولا أخذ الدية منه هناك حتى يخرج منه، فمكث فيه زماناً ثم خرج عنه، فحلّ منه ما كان محرماً، على ما ثبتت به الرواية عن الصادقين عليهم السلام.

## « باب من المسائل المختلطة في العويص »

(٥١) مسألة: في امرأة ولدت على فراش بعلها ببغداد، فلحق نسبه برجل بالبصرة، ولزمه دون صاحب الفراش من غير أن يكون شاهد المرأة، أو عرفها، أو عقد عليها، أو وطئها حلالاً أو حراماً.

الجواب: هذه المرأة بكر، وقعت عليها امرأة ثيب في حال قد قامت فيها من جماع زوجها، فحوّلت نطفة الرجل إلى فرجها، فحملت منه، ومضى على ذلك تسعة أشهر، فتزوجت البكر في آخر التاسع برجل، ودخل في ليلة العقد عليها، فولدت على فراشه ولداً تاماً، فأنكر الزوج وقررها<sup>(١)</sup> على صنيعها، فاعترفت بما ذكرناه، وأقرت الفاعلة أيضاً به، فلحق المولود بصاحب النطفة على ما حكم به الحسن بن علي عليهما السلام.

(٥٢) مسألة: في باقلائي كانت له قدر فيها باقلاء، فمرت بالقدر غنم مع راعيها، فأدخلت إحدى الغنم رأسها في القدر لتأكل منها، ثم

---

(١) في بعض النسخ: وقرعها.



ذهبت لتخرجه فلم يخرج، فتنازع الباقلائي و الراعي في كسر القدر ليسلم الشاة، و في ذبحها لتسلم القدر. ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إن كانت القدر في طريق السابلة، فعلى الباقلائي كسرها وتخليص الشاة منها، و إن كانت في ملكه و مسكنه فعلى صاحب الشاة ذبحها لتسلم القدر. و في معنى هذا الحكم أثر منقول.

(٥٣) مسألة أخرى: في رجل وصّى إلى رجل بوصيّة وجعلها أبواباً، فنسي الرصي باباً من الأبواب.

الجواب: يجعله في وجه من وجوه البر، فيجزئ عنه إن شاء الله، بذلك جاءت الرواية عن آل محمد عليه السلام.

(٥٤) مسألة: في رجل وصّى إلى رجل بدراهم يعطيها ثلاثة أنفس، فقال: اعط زيدا نصفها، و خالداً ثلثها، و عمراً ربعها.

الجواب: يعطي الأول و الثاني، و ما بقي فهو للثالث، و لا يضعها على العول<sup>(١)</sup> إن شاء الله.

(٥٥) مسألة: في رجل أعطى رجلاً دينارين ليتاع له بهما شيئاً، و أعطاه آخر ديناراً، فاستأذنها في خلط الجميع فاذنا له، فلمّا مضى ليتاع لهما، سقط أحد الدينارين و لم يعلم أيّهما سقط، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: لصاحب الدينارين أحد الدينارين الباقيين بلا شك،

(١) في بعض النسخ: على القول.

ويقسّم الدينار الآخر بينهما نصفين. بذلك ثبت الخبر عن آل محمد عليهم السلام.

(٥٦) مسألة أخرى: رجل وصّى إلى رجل بأن يخرج سهماً من ماله إلى الفقراء، ولم يعين شيئاً.

الجواب: يخرج واحداً من ثمانية أسهم، وهو الثمن. قال الله عزّ وجل: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ﴾<sup>(١)</sup> فهم ثمانية أصناف، لكل صنف منهم سهم على التحقيق.

(٥٧) مسألة أخرى: رجل وصّى بجزء من ماله، ولم يبيّن.

الجواب: يخرج<sup>(٢)</sup> واحداً من سبعة، وقيل من عشرة، قال الله تعالى ﴿نُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً﴾<sup>(٣)</sup> والجبال كانت سبعة، وقيل كانت عشرة.

(٥٨) مسألة أخرى: رجل اوصى بكثير من ماله.

الجواب: يخرج عنه ثمانون درهماً، قال الله عزّ وجل: ﴿وَ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> وكانت ثمانين موطناً.

(١) سورة التوبة: ٦٠.

(٢) في بعض النسخ: يخرج منه السبع قال الله تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾، فالجزء واحد من سبعة يشهد به كتاب الله.

(٤) سورة التوبة: ٢٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٥٩) مسألة أخرى: رجل قال: إن رزقني الله عزّ وجلّ كذا و كذا فكل عبد لي قديم هو حرّ لوجه الله عزّ وجلّ.

الجواب: يعتق كل عبد له عنده ستّة أشهر فصاعداً، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾<sup>(١)</sup>، والقديم الذي قد مضى عليه ستة أشهر.

(٦٠) مسألة أخرى: رجل قال لزوجته: والله لأجامعنك اليوم، فقالت: والله لئن فعلت ذلك لا صليت باقي اليوم، كيف خلاصهما جميعاً؟

الجواب: يتركها حتّى تصلي العصر، ثمّ يجامعها، وليس عليها صلاة فريضة في بقية يومها، وقد تخلصا جميعاً.

(٦١) مسألة أخرى: رجل كانت له زوجة وهي بين يديه، فأخذت ثمرة فألقته في فيها، فقال لها زوجها: والله لا أكلتها، ولا رميت بها، ولا ابتلعته، كيف خلاصهما جميعاً؟

الجواب: تأكل نصفها وتلقي نصفها، وقد تخلصا من الإثم والحنث.

(٦٢) مسألة أخرى: رجل قال: أول عبد أملكه فهو حرّ لوجه الله عزّ وجلّ، فملك عبدين في وقت واحد.

الجواب: يعتقهما جميعاً، بالخبر عن آل محمد عليهم السلام.

(٦٣) مسألة أخرى: رجل كان له ثلاثون عبداً، فأعتق ثلثهم عند موته، فلم يعلم من المعتق منهم.

الجواب: يقرع بينهم، فمن خرجت القرعة عليه عتق.

(٦٤) مسألة أخرى: رجل ملك عبيداً من غير ابتياع لهم، ولا هبة، ولا صدقة، ولا غنيمة حرب، ولا ميراث من مالك تركهم.

الجواب: هذا رجل تزوجت أمه بعد أبيه نصرانياً، فأولدها أولاداً، ف قضى أمير المؤمنين عليه السلام بقتلها <sup>(١)</sup> وجعل أولادها رقاً لأخيهم المسلم.

(٦٥) مسألة أخرى: رجل حرّ ادعى عليه آخر أنّه مملوك، فأنكر الرجل ذلك، وجاء قوم يشهدون له بالحرية و صدقه في دعواه و كذب خصمه، فرفعوه إلى الإمام، فضربه ضرباً مبرحاً واستسعاه في مثل قيمته لو كان مملوكاً.

الجواب: هذا رجل باع نفسه على أنّه مملوك ثمّ هرب فجاء مبتاعه بطلبه فأنكر الرق، وقامت عليه البيّنة بالحرية وبما صنع.

(٦٦) مسألة أخرى: في رجل له جارية يملك جميعها، ليس لأحد

---

(١) في بعض النسخ: بحبسها أبداً.

و هذا الجواب إشارة إلى ما رواه الشيخ - قدّس سرّه - في التهذيب ج ١٠ / ٥٦٧ بإسناده إلى كتاب محمد بن قيس في قضايا أمير المؤمنين - عليه السلام -، و قال في ذيله: هذا الحكم مقصور على القضية التي فصلها أمير المؤمنين - عليه السلام - و لا يتعدّى إلى غيرها ... فراجع.

معه فيها نصيب، لا يحلّ له جماعها حتى يجامعها أحد غيره.

الجواب: هذا الرجل كان زوجاً لهذه الجارية، ثمّ ابتاعها من سيدها وقد كان طلقها تطليقتين، فلا يحلّ له حتى تنكح زوجاً غيره<sup>(١)</sup>.

(٦٧) مسألة: رجل مسلم كامل ورد عليه وقت الفطرة وهو سليم لا آفة به ولا مال، فلم يجب عليه الفطرة، ولا على غيره أن يخرجها عنه.

الجواب: هذا مملوك بين نفسيين لا يجب إخراج الفطرة عنه حتى يخلص لواحد منهما، أو يملكه واحد غيرهما.

---

(١) مرّت في مسألة ٣٥ أيضاً.

## [ باب في مسائل في غامض الميراث ]

(٦٨) مسألة أخرى: في رجل توفي، فورثه سبعة اخوة و اخت لهم، فكان (٤) الميراث بينهم بالسوية.

الجواب: هذا رجل تزوج أم امرأة أبيه، فولدت منه سبعة بنين، فصار بنوه اخوة لامرأة أبيه، ثم إن الرجل توفي و بقي أبوه، ثم مات الأب بعده فورثت امرأته الثمن، وورثه بنو ابنه الباقي كل واحد منهم الثمن بينهم بالسوية، فحصل لهم سبعة أثمان المال، و هو ما بقي بعد حق الزوجة التي هي اختهم من جهة الأم.

(٦٩) مسألة: في أخوين لأم و أب، ورث أحدهما المال كله و لم يرث الآخر شيئاً، و ليس بينهما خلاف في ملة.

الجواب: كان الميت ابن أحدهما فورثه الأب خاصة دون أخيه الذي هو عم الميت على الاتفاق.

(٧٠) مسألة: في أخوين لأب و أم ورثا ميراثاً، و كان لأحدهما ثلاثة أرباع المال، و للآخر الربع.

الجواب: الموروث امرأة تركت ابني عمّها أحدهما زوجها، فورث منها النصف بحق الزوجية، وورث مع أخيه نصف الباقي، وهو الربع من جميع المال.

(٧١) مسألة: في رجل و ابنه ورثا مالاً فكان بينهما نصفين بالسوية.

الجواب: هذا رجل تزوّج بابنة عمّه، فماتت و خلفته، و أباه الذي هو عمّها، فكان له بحق الزوجية النصف، و النصف الآخر لعمّها الذي هو أبو زوجها.

(٧٢) مسألة أخرى: في امرأة ورثت أربعة أزواج واحداً بعد واحد، فصار لها نصف أموالهم جميعاً، و للعصبة النصف الباقي.

الجواب: هذه امرأة تزوّجها أربعة اخوة واحداً بعد واحد، بعضهم ورثة بعض معها، و كان جميع ما لهم ثمانية عشر ديناراً، للواحد منهم ثمانية دنانير، و للآخر ستة دنانير، و للآخر ثلاثة دنانير، و للآخر دينار واحد، فتزوّجها الذي له ثمانية دنانير، ثم مات عنها، فصار لها الربع مما ترك و هو ديناران، و صار ما بقى بين اخوته الثلاثة لكل واحد منهم ديناران، فصار لصاحب الستة ثمانية دنانير، و لصاحب الثلاثة خمسة دنانير، و لصاحب الدينار ثلاثة دنانير، ثم تزوّجها الذي له ثمانية، و مات عنها فورثته الربع مما ترك و هو ديناران، و صار ما بقى و هو ستة دنانير بين اخويه، لكل واحد منهما ثلاثة دنانير، فصار الذي له خمسة له ثمانية دنانير، و الذي له ثلاثة، ستة دنانير، ثم تزوّجها الذي صار له ثمانية، و مات عنها و ترك الثمانية، فورث الربع و هو ديناران، و صار ما بقى لأخيه وهو

سنة دنانير، فصار لأخيه هذه السنة مع السنة الأولى اثنا عشر ديناراً، ومات عنها فورثته الربع وهو ثلاثة دنانير، فصار جميع ما ورثت منهم تسعة دنانير، ورثت من الأول دينارين، ومن الثاني دينارين، ومن الثالث دينارين، ومن الرابع ثلاثة دنانير، فصار لها النصف وللعصبة النصف.

(٧٣) مسألة: في رجل مات وترك خال ابن عمته ولم يكن له خال

غيره، وترك عمّة ابن خاله، ولم يكن له عمّة غيرها.

الجواب: هذا رجل توفي وخلف أباه وأمه، فكان أبوه خال ابن

عمته، وأمه عمّة ابن خاله.

(٧٤) مسألة: في رجل توفي وخلف زوجته وأخاه لأبيه وأمه،

فورثته زوجته وأخ لها، ولم يرث أخوه من أبيه وأمه منه شيئاً.

الجواب: هذا رجل تزوج بامرأة، وزوج ابنه أمها، فولدت الأم لابنه

ذكراً، ثم مات ابنه فورثته، ومات هو بعده، فكانت تركته هو لزوجته

وأخيها لأنه ابن ابنه، ولم يرث أخوه منه شيئاً مع ولد ولده.

(٧٥) مسألة: في قول الشاعر:

أنا ابن أخ ابن اختك غير وهم

فأولدها غلاماً كان عمّي

وصار العمّ مثل دمي ولحمي

أجب إن كنت ذا أدب<sup>(١)</sup> وفهم

ألا قل لابن أمّ حماة أمّي

فلو زوجت اختك من أخ لي

وكان أخي لذاك العم عمّاً

فمن أنا منك أو من أنت منّي

(١) في بعض النسخ: ذا لبّ.



الجواب: القائل ابن ابن اخت المقول له، والمقول له هو خال أبي القائل، واخت المقول له هي أم أبي القائل، فإذا تزوجها أخ القائل لأمه وذلك جائز لأنه لا رحم بينهما فأولدها غلاماً، فالغلام عمّ القائل لأنه يصير أخاً أبيه لأمه، ويكون القائل أيضاً عمّ الغلام من أمه، وكذلك إخوة القائل من أبيه وأمّه أعمام الغلام وبالله التوفيق.

## «باب من النوادر في عويص الأحكام على الوفاق والخلاف»

(٧٦) مسألة: في رجل جاء إلى قوم وهم يقسمون ميراثاً فقال لهم:  
لا تعجلوا بقسمة هذا الميراث، فإن لي امرأة غائبة، فإن كانت حية  
ورثت ولم أرث، وإن كانت ميتة ورثتُ ولم ترث.  
الجواب: هذه امرأة ماتت وتركّت أُختين لأب وأم، وتركّت أمّاً،  
وتركت أختاً لأب، وهو متزوج أختاً لها لأُمّها، فصار للأختين الثلثان و  
للأم السدس، فإن كانت الأخت من الأم في الحياة فلها السدس الباقي، و  
إن كانت ميتة فهو للأخ لأنه عصبه، وهو الذي جاء إليهم، وهذا  
الجواب على مذهب العامة دون الخاصة.

(٧٧) مسألة أخرى: فإن قال لهم لا تعجلوا بقسمة هذا الميراث فإن  
كانت امرأتي في الحياة ورثت ولم أرث، وإن كانت ميتة لم أرث أنا ولا هي

شيئاً.

الجواب: هذه امرأة ماتت وترك جدها وزوجها وأُمها وأُخاها لأبيها وهو متزوج أختها لأمها فصار للزوج النصف، فإن كانت الأخت من الأم في الحياة كان للأم السدس و صار الثلث الباقي بين الجد والأخ نصفين، فيرث في هذا الحال، وإن كانت الأخت من الأم ميتة كان للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس، وسقط الأخ من الأب ولا يرث في هذا الحال شيئاً، وهذا على مذهب العامة دون الخاصة.

أيضاً (٧٨) مسألة: في امرأة جاءت إلى قوم يقسمون ميراثاً فقالت: لا تعجلوا عليّ فإنّ حبلى ولدت غلاماً لم يرث وإن ولدت جارية ورثت.

الجواب: هذه امرأة مات أبوها وله سرية حبلى، ثم ماتت وترك زوجها وأُمها وأختها لأمها، فجاءت سرية أبيها فقالت: لا تعجلوا. فهي إن ولدت جارية كانت أختاً لأب، فيكون لها النصف، وإن ولدت غلاماً لم يرث شيئاً لأنّه عصبه وقد كملت الفريضة، فلم يبق شيء وهذا الجوابان <sup>(١)</sup> معاً على مذاهب العامة، والخاصة يخالفونه.

(٧٩) مسألة أخرى: فإن جاءت فقالت: لا تعجلوا فإنّ حبلى، فإن ولدت غلاماً لم يرث، وإن ولدت جارية لم ترث، وإن ولدتهما جميعاً ورثا.

الجواب: هذا رجل مات أبوه وله سرية حبلى، ثم مات الرجل وترك أمه، وأخته لأبيه وأمّه، وجده. فجاءت سرية أبيه وهم يقسمون

ميراثاً، فقالت: إن ولدت غلاماً كان أخاً لأب و كان للأم السدس وما بقي بين الجدّ و الأخ و الأخت للذكر مثل حظ الأنثيين، ثمّ يرد الأخ من الأب على الأخت من الأب و الأمّ ما في يديه حتى تستكمل النصف، فلا يبقى له شيء. فيكون الفريضة من ستة، للأمّ سهم و هو السدس، وللجدّ سهمان، وللأخ من الأب سهمان، وللأخت من الأب و الأمّ سهم. ثمّ يرد الأخ الذي في يديه على الأخت، فصار في يديها ثلاثة، و خرج بغير شيء.

و إن هي ولدت جارية كان للأمّ السدس و ما بقي بين الجدّ و الأخت من الأب و الأمّ و الأخت من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين، ثمّ يرد الأخت من الأب على الأخت من الأب و الأمّ ما بقي في يديها، فلم يبق لها شيء.

و إن هي ولدت غلاماً و جارية، كانت الفريضة من ثمانية عشر سهماً، للأمّ السدس ثلاثة أسهم، وللجدّ ثلث ما بقي و هو خمسة أسهم، وللأخت من الأب و الأمّ سهم واحد تكملة النصف، وللأخ و الأخت من الأب ما يبقى للذكر مثل حظ الأنثيين، للأخ الثلثان و للأخت الثلث. و هذا قول زيد بن ثابت و فيه اختلاف بين العامة، و هو خلاف لما عليه جميع الخاصة.

(٨٠) مسألة: في رجل صحيح دخل على مريض فقال له: أوص، فقال: بسم أوصي، فإنما يرثني زوجتك، و أختك، و عمّتك، و خالتك،

وجدتاك ، وفي ذلك يقول الشاعر:

أتيت الوليد ضحى عائدا      وقد خامر القلب منه السقاما  
فقلت: لمن توصي فيما تركت؟      فقال: ألا قد كفيت الكلاما  
ففي عميتك، وفي جدتيك      وفي خالتيك تركت السواما  
وزوجاك حقهما ثابت      واختاك منه تحوز السهاما  
هنالك يابن أبي خالد      ظفرت بعشر حوين السهاما

الجواب: هذا المريض تزوج جدتي الصحيح أم أبيه و أم أمه، فأولد كل واحدة منهما ابنتين، فابنتاه من جدته أم أبيه هما عمّتا الصحيح، وابنتاه من جدته أم أمه هما خالّتا الصحيح. و تزوج الصحيح جدتي المريض أم أبيه و أم أمه، و تزوج أبو المريض أم الصحيح فأولدها ابنتين، فقد ترك المريض أربع بنات و هما عمّتا الصحيح و خالّتاه، و ترك جدته لأبيه و جدته لأمه و هما زوجتا الصحيح، و ترك امرأته و هما جدتا الصحيح، و ترك اختيه لأبيه و هما اختا الصحيح لأمه، فلبناته الأربع الثلثان، و لزوجتيه الثمن، و لجدتيه السدس، و لأختيه لأبيه ما يبقى [وهذه القسمة على مذاهب العامة دون الخاصة].

### (٨١) مسألة أخرى:

اسمع فريضة ذي لب تقولها      لتعلم اليوم من ذا يعرف الحिला  
ما أهل بيت ملوك مات سيدهم      فأصبحوا يقسمون المال والحللا  
فقلت امرأة من غيرهم لهم      إنّي سأسمعكم اعجوبة مثلا

في البطن منّي جنين دام رشدكم فأحرزوا المال حتى تعرفوا الحبالا  
فإن ألد ذكراً فالمال مالكم وإن ألد غيره انثى فقد حصلا  
لها من المال ثلث ليس يجهله من كان يعرف قول الله إذ نزلا

الجواب: هذه امرأة توفيت وتركت زوجها، وأمها، وأختها لأُمّها.  
فقال امرأة أبي الميتة: إني حامل. فإن ولدت ذكراً لم يرث لأنه أخ لأب،  
وإن ولدت انثى ورثت ثلث المال على العول لأنها أخت لأب ولها  
النصف ثلاثة أسهم، وللزوج النصف ثلاثة أسهم، وللأم السدس سهم،  
وللأختين للأم الثلث وهما سهمان، فذلك تسعة أسهم ولها ثلاثة أسهم  
من تسعة، وذلك ثلث المال.

(٨٢) مسألة: في الايمان ونوادير الطلاق: رجل قال لامرأته: والله  
لأجامعنك، فقالت له: والله لأن جامعتني لا صليت باقي اليوم، كيف  
الخلاص لهما جميعاً من اليمين؟

الجواب: يتركها حتى تصلي العصر ثم يجامعها، فيكون قد وفى  
بيمينه ولا تصلي حتى تغرب الشمس، إذ ليس عليها صلاة بعد العصر  
حتى يدخل الليل<sup>(١)</sup>.

(٨٣) مسألة: في رجل قال لامرأته: أنت طالق يا مطلقة لأطلقك،  
ما الحكم في ذلك؟

الجواب: تطلق بواحدة وهي قوله أنت طالق، وقوله يا مطلقة

(١) تقدم برقم «٦٠» عين هذه المسألة وجوابها فلاحظ.

وصف لها بما وقع عليها من الطلاق و تعيير لها به، و قوله لأُطْلَقَنَّك وعد منه بالطلاق، فربما وفي به، و ربما أخلفه.

(٨٤) مسألة: في رجل قال لامرأته: أنت طالق في آخر يوم من أوّل

الشهر.

الجواب: تطلق منه يوم الخامس عشر من الشهر، لأنّ الشهر نصفان، و يوم الخامس عشر منه هو آخر يوم من أوّله. و هذا الجواب أيضاً على مذهب العامة لإيقاعهم الطلاق بالأيمان.

(٨٥) مسألة أخرى: في رجل قال لامرأته و هي حبلى: إن ولدت

غلاماً فأنت طالق واحدة، و إن ولدت جارية فأنت طالق اثنتين، فولدت غلاماً ثمّ جارية.

الجواب: تطلق بواحدة لأنّها طلّقت منه بالواحدة حين ولدت

الغلام، فلمّا ولدت الجارية انقضت عدّتها بنفس الولادة، فلم يقع بها طلاق حيثنّذ. و هذا كالذي تقدّم يخصّ مذاهب العامة.

(٨٦) مسألة: إن قال قائل: خبّروني لو ولدت الجارية قبل الغلام

ما يكون الحكم؟

الجواب: إنّها تكون قد طلّقت ثلاثاً، و ذلك أنّها حين ولدت

الجارية طلّقت باثنتين، فإذا ولدت الغلام علم أنّ الطلاق الأوّل وقع بها، فبانت لذلك بالثلاث. هذا كالذي سلف من مذاهب العامة.

(٨٧) مسألة: فإن قال لها: إن كان ما في بطنك غلاماً فأنت طالق واحدة، وإن كان في بطنك جارية فأنت طالق اثنتين، ما يكون الحكم في ذلك؟

الجواب: يطلق بالثلاث تطليقات، أيها كان أولاً، لأنها جميعاً كانا في بطنها. وهذا كالمقدم ذكره أيضاً.

(٨٨) مسألة: فإن قال لها: إن كان ما في بطنك غلاماً فأنت طالق واحدة، وإن كانت جارية فأنت طالق اثنتين فولدتها جميعاً، ما يكون الحكم في ذلك؟

الجواب: لا تطلق بأيّهما بدأت بولادته، لأنه لم يحصل شرط أحد الطلاقين بل حصل غيره. وذلك أيضاً على مذهب العامة كما قدّمناه.

(٨٩) الجواب: مسألة في الإقرار بحق: إذا قال له عندي كذا دراهم ولم يبين فقد أقرّ بثلاثة<sup>(١)</sup> دراهم على ما يقتضيه اللسان.

فإن قال: كذا درهماً فعشرون درهماً.

فإن قال: كذا كذا درهم فعشر عشر درهم.

فإن قال: كذا كذا درهماً فأحد عشر درهماً.

فإن قال: كذا و كذا درهماً فأحد و عشرون درهماً.

فإن قال: كذا و كذا درهم فدرهم و عشر درهم.

فإن قال: كذا و كذا كذا درهماً فمائة و أحد عشر درهماً.

(١) في بعض النسخ: بعشرة.



فإن قال: كذا كذا و كذا درهم فأحد عشر درهماً و عشر درهم.

فإن قال: كذا كذا و كذا درهماً اشتبه <sup>(١)</sup> الأمر أن يكون ثلاثمائة وعشرين درهماً.

تم العويص بحمد الله و منه و الحمد لله رب العالمين وصلاته على خير خلقه محمد نبيه و آله الطاهرين.




---

(١) في بعض النسخ: فنسبة الأمر . ولعل الصحيح : فيشبه الأمر .